ضمن استراتيجية التنمية الوطنية.. د. الكواري:

البيئة تنفذ 20 مشروعاً خلال السنوات الخمس المقبلة

تطوير نظام متكامل لإدارة المياه عن طريق توحيد القواعد التنظيمية للقانون

د. الدوحة- الشرق

افتتح الدكتور راشد الكواري الوكيل المساعد للشئون البيئية بوزارة البيئة أمس ورشة عمل بعنوان "استخلاص النتائج لمشروع قانون المياه الوطني" المدرج ضمن الإستدامة البيئية التابعة في رؤية قطر 2030 التي أطلقها سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد بتاريخ 28 مارس الماضي. وحددت رؤية قطر الوطنية 2030 التوجه العريض والعالي المستوى فيما يتعلق بمستقبل قطر، وكان لها في ذلك أربع ركائز أساسية هي التنمية البشرية للمحافظة على مجتمع مزدهر، والتنمية الاقتصادية للوصول إلى اقتصاد تنافسي ومتنوع قادر على تلبية الاحتياجات وتأمين مستوى معيشي مرتفع للجميع، وتنمية اجتماعية للحفاظ على مجتمع رعاية عادل مستند إلى معايير أخلاقية عالية ثم تنمية بيئية لضمان المواءمة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. تهدف الورشة إلى الوصول إلى خطة تنفيذية مفصلة من تحديد أنشطة تحقق أهداف المشروع وصولا إلى المخرجات المطلوبة مع ضمان التنفيذ في الفترة الزمنية المحددة وفق الأطر التابعة للإستراتيجية التنموية التي تحدد التداخلات بين الوزارات والجهات وكذا القدرات اللازمة للتنفيذ مع تقسيم الموازنات المختلفة على جميع المراحل. وبادرت وزارة البيئة لدعوة الجهات المعنية بتنفيذ المشروع سعيا منها لتحقيق رؤيتها التي تنص على شعار " نصون بيئتنا ونحمي وننمي مواردنا وصولا إلى بيئة مستدامة ". وهدف مشروع المياه الوطني إلى تطوير نظام متكامل لإدارة المياه عن طريق توحيد جميع القواعد التنظيمية في قانون المياه الوطني وسد الثغرات في الإطار القانوني مع الوضع في الاعتبار معايير جودة المياه المحلاة والمياه الجوفية ومياه الصرف الصحي فضلا عن رفع كفاءة شبكة النقل من الخسائر والتكاليف والآثار البيئية وذلك بمشاركة كل من المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء "كهرماء" وهيئة الأشغال العامة "أشغال" وإدارة التشريع بمجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد والمالية والأمانة العامة للتخطيط التنموي وزارة البيئة. وتعتبر وزارة البيئة طريقة تنفيذ هذا المشروع طريقة نموذجية سيتم تطبيقها على كافة المشاريع والبرامج. وفي تصريح للصحفيين عقب افتتاحه الورشة، قال الدكتور راشد الكواري، الوكيل المساعد للشئون البيئية بوزارة البيئة ان استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011 – 2016 تتضمن 20 مشروعا بيئيا وطنيا سيتم تنفيذها خلال السنوات الخمس القادمة. واشار في هذا السياق الى ان وزارة البيئة تعتبر جهة التنسيق الرئيسية في عملية التنفيذ بالنسبة لهذه المشاريع بين الجهات المعنية وتقوم بجمع هذه الجهات وتحديد مدخلات كل مشروع، منوها بان وثيقة ايا من تلك المشاريع توضح الجهات المشاركة في تنفيذه. وبين الدكتور الكواري ان وزارة البيئة سعت الى جمع الجهات المشاركة في اجتماع امس لتحقيق الاهداف الخاصة بقانون مشروع المياه الوطني. مبينا ان الوزارة اعتمدت هذا المشروع، مشروعا نموذجيا يتم البدء من خلاله وتحديد أفضل آلية لتحديد مدخلات كل مشروع بحيث يتم تعميم آلية التنفيذ للمشاريع البيئية الوطنية العشرين الواردة في استراتيجية التنمية الوطنية 2011 – 2016. حاضر في الورشة السيد يوسف الحمر مدير ادارة المياه بوزارة البيئة حيث قدم محاضرة بعنوان "نظرة عامة حول المياه في قطر والمشروع المعتمد في الاستدامة البيئية". كما حاضرت كل من نوف السليطي و مريم المهندي من الوزارة.

د. راشد الكواري